

290230 - يصلي جالسا فهل يجب عليه أن يأتي بتكبيرة الإحرام قائما ؟

السؤال

أود أن أسأل بشأن تكبيرة الإحرام في صلاة الفريضة لمن كان جالسا ، فهل يجب عليه أن يكبر واقفا ثم يجلس ؟ وإن نسي التكبير واقفا ، وكبر وهو جالس ، فهل عليه إعادة الصلاة ؟ فأبي كان يصلي سنة الظهر جالسا ؛ لأن لديه آلام في ركبته ، فهو يمكنه الركوع والسجود ، ولكن الوقوف يتعبه جدا ، فعندما صلى الفريضة صلاها جالسا ، ولم يقم للتكبير فهل عليه شيء ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولا :

القيام في صلاة الفرض ركن لا تصح الصلاة إلا به ، فلا يجوز لأحد أن يصلي قاعدا إلا إذا لم يستطع القيام .

وينظر جواب السؤال : (67934) .

وقد نصّ العلماء على وجوب القيام لتكبيرة الإحرام في صلاة الفريضة .

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (3/296): "يَجِبُ أَنْ تَفْعَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ بِجَمِيعِ حُرُوفِهَا فِي حَالِ قِيَامِهِ ، فَإِنْ أَتَى بِحَرْفٍ مِنْهَا فِي غَيْرِ حَالِ الْقِيَامِ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ فَرَضًا" انتهى .

وقال الأخصري المالكي "فَرَأَيْتُ الصَّلَاةَ: نِيَّةُ الصَّلَاةِ الْمُعَيَّنَةِ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، وَالْقِيَامُ لَهَا، وَالْفَاتِحَةُ وَالْقِيَامُ لَهَا، وَالرُّكُوعُ..." انتهى .

وقال الخرشي رحمه الله في "شرح مختصر خليل" (1/264) في بيان فرائض الصلاة :

"الْقِيَامُ لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، فِي الْفَرَضِ ، لِلْقَادِرِ غَيْرِ الْمَسْبُوقِ ؛ فَلَا يُجْزَى إِيقَاعُهَا جَالِسًا أَوْ مُنْحِنِيًّا ؛ اتِّبَاعًا لِلْعَمَلِ" انتهى.

وفي "الموسوعة الفقهية الكويتية" (220 / 13): "يجب أن يكبر المصلي قائما فيما يفترض له القيام ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين وكانت به بواسير : (صل قائما ، فإن لم تستطع فقاعدا ، فإن لم تستطع فعلى جنب) ، وزاد النسائي : (فإن لم تستطع فمستلقيا). ويتحقق القيام بنصب الظهر .

فلا يجزئ إيقاع تكبيرة الإحرام جالسا أو منحنيا ، والمراد بالقيام ما يعم الحكمي ، ليشمل القعود في نحو الفرائض لعذر" انتهى.

والقاعدة في صلاة المريض : أنه يجب عليه الإتيان بما يستطيعه من واجبات الصلاة وأركانها ، ويسقط عنه ما لا يستطيعه من ذلك .

فإذا كان يستطيع أن يبتدئ الصلاة قائما وجب عليه ذلك ، ثم إذا شق عليه القيام جلس .

وينظر جواب السؤال رقم : (263252) .

جاء في "مختصر خليل" المالكي : "وَإِنْ عَجَزَ عَنْ فَاتِحَةٍ قَائِمًا جَلَسَ" .

قال الحطاب في شرحه :

"قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ... وَالَّذِي يَنْبَغِي فِي ذَلِكَ :

أَنَّهُ إِنْ قَدَرَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْقِيَامِ أَتَى بِهِ ، سَوَاءً كَانَ مِقْدَارَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ خَاصَّةً أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ إِنَّمَا هُوَ الْقِيَامُ مَعَ الْقِرَاءَةِ ، فَإِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ الْقِيَامِ أَوْ الْقِرَاءَةِ أَتَى بِقَدْرِ مَا يُطِيقُ وَسَقَطَ عَنْهُ مَا بَقِيَ، انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ فَرْحُونَ : يَعْنِي إِذَا عَجَزَ عَنْ إِتْمَامِ الْفَاتِحَةِ قَائِمًا ، وَلَمْ يَعْجِزْ عَنْهَا فِي حَالِ الْجُلُوسِ لِدَوْحَةٍ أَوْ غَيْرِهَا : فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَأْتِي بِقَدْرِ مَا يُطِيقُ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْقِيَامُ لِلْبَاقِي ، وَيَأْتِي بِهِ فِي حَالِ الْجُلُوسِ.

(تَنْبِيهُ) وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقِيَامُ جُمْلَةً حَتَّى لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ مُقَيَّدًا بِمَا إِذَا قَامَ ، لَمْ يَقْدِرْ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْجُلُوسِ ... " انْتَهَى مختصرا من "مواهب الجليل" (2/5) .

وفي "الفتاوى الهندية" (1/136) – من كتب الأحناف – :

"الْبَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ فِي صَلَاةِ الْمَرِيضِ :

إِذَا عَجَزَ الْمَرِيضُ عَنِ الْقِيَامِ صَلَّى قَاعِدًا ، يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ، هَكَذَا فِي الْهَدَايَةِ .

وَأَصَحُّ الْأَقْوَالِ فِي تَفْسِيرِ الْعَجْزِ أَنْ يَلْحَقَهُ بِالْقِيَامِ ضَرَرٌ ...

فَإِنَّ لِحَقَّهُ نَوْعَ مَشَقَّةٍ : لَمْ يَجِزْ تَرْكُ ذَلِكَ الْقِيَامِ . كَذَا فِي الْكَافِي.

وَلَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَى بَعْضِ الْقِيَامِ دُونَ تَمَامِهِ : يُؤَمَّرُ بِأَنْ يَقُومَ قَدْرَ مَا يَقْدِرُ ؛ حَتَّى إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يُكَبِّرَ قَائِمًا ، وَلَا يَقْدِرُ

عَلَى الْقِيَامِ لِلْقِرَاءَةِ ، أَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ لِبَعْضِ الْقِرَاءَةِ دُونَ تَمَامِهَا = يُؤْمَرُ بِأَنْ يُكَبِّرَ قَائِمًا ، وَيَقْرَأَ قَدْرَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ قَائِمًا ، ثُمَّ يَقْعُدَ إِذَا عَجَزَ . " انتهى ، مختصرا .

وقال الشيخ محمد مختار الشنقيطي :

"المعذور الذي لا يستطيع القيام يصلي قاعداً..."

فإن كان قادراً على القيام في تكبيرة الإحرام ، فلا يأتي ويجلس مباشرة ويكبر ، وإنما يكبر قائماً ؛ لأنه بإمكانه أن يكبر في حال القيام ، ثم يجلس إذا كان يشق عليه أن يقوم ، وإن كان يمتنع أو يصعب عليه أن يقوم ، كالحال في المشلول ، فإنه يكبر وهو جالس ، أما إذا كان يمكنه أن يقف فإنه يقف ويجعل الكرسي وراءه ولا حرج ، فإن أدركته المشقة رجع فجلس ، كما هي القاعدة في الفقه "أن الضرورة تقدر بقدرها" ، ويتفرع عنها أن ما أبيع للحاجة يُقَدَّرُ بقدرها .

فلما كانت ضرورته أن القيام يشق عليه نقول: كَبِّرَ قَائِمًا ثُمَّ اجلس .

لكن لما كانت الضرورة أن يتعذر عليه القيام قلنا: كَبِّرَ جَالِسًا وَلَا حرج .

فهذا له قدره ، وهذا له قدره ، فَيُنَبَّهُ الناس ؛ لأنك قد ترى الرجل يكبر وهو جالس مع أنه يستطيع أن يقف ، وقد يقف ويتناول الكرسي ويخرج به وهو حاملٌ له ، فمثل هذا لا يُرَخَّصُ له أن يؤدي الركن وهو تكبيرة الإحرام في حال قعوده ، فهذا يُنَبَّهُ عليه ، فإن تعذر عليه القيام قلنا: يجلس " انتهى من "شرح زاد المستقنع" (2/91) بترقيم الشاملة .

وبناء على ما سبق ، فإن على أبيك أن يعيد تلك الصلاة التي نسي فيها القيام لتكبيرة الإحرام ، إن كان يعلم أنه يلزمه القيام لتكبيرة الإحرام .

وأما إن كان صلى جالسا ، جهلا بالحكم الشرعي ، ويظن أن من أبيع له الجلوس فإنه يكبر للإحرام جالسا ، فإنه لا يلزمه إعادتها . وينظر في جواب السؤال رقم : (45648) ، (193008) ، (50684) .

والله أعلم .